

Distr.: General
22 September 2014



Original: Arabic

مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث
اللجنة التحضيرية
الدورة الثانية
جنيف، ١٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
الاعتبارات المتعلقة بإطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥

نتائج المنتدى العربي الإقليمي الثاني المعني بالحد من مخاطر الكوارث،
١٤-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية

مذكّرة من الأمانة*

ألف- الإعلان الصادر عن المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث

- ١- وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٠٩ المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أكدت الجمعية التي تتطّلع إلى المنتديات الإقليمية المقرر عقدها في عام ٢٠١٤، على أهمية التنسيق على الصعيد الإقليمي في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي الثالث.
- ٢- وعقد المنتدى العربي/المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية. وصدر إعلان عن الاجتماع كأحد مخرجات المؤتمر الأساسية وسيتم عرضه فيما يلي:

* تأخر تقديم هذه الوثيقة لضرورة إجراء مشاورات داخلية.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-17130 250914 091014



* 1 4 1 7 1 3 0 *

"دياجة"

"عُقدَ المؤتمر العربي الثاني للحدّ من مخاطر الكوارث من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية. تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء المصري وبالضيافة الكريمة من محافظة جنوب سيناء وبالتنسيق مع مركز دعم المعلومات واتخاذ القرار في مصر و جامعة الدول العربية.

وقد شارك في المؤتمر أكثر من ٤٠٠ مشارك من ١٩ دولة عربية وقد شارك بعض الوزراء العرب ورؤساء بلديات ومحافظين وبرلمانيين وممثلين عن المنظمات الدولية والمنظمات الغير حكومية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والتكنولوجية وممثلين عن الأطفال والشباب والمجتمع المدني. كما شارك وزير الدولة للشئون الخارجية في اليابان والذي دعا لمشاركة فعالة من الدول العربية وقياداتها في المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث والذي سيعقد في سينداي باليابان في ١٤-١٨ آذار/مارس ٢٠١٥

وقد تم استعراض ما تم تحقيقه في المنطقة العربية خلال العقد السابق من تنفيذ إجراءات للحد من مخاطر الكوارث وتقييم تنفيذ إطار عمل هيوغو وما تم استخلاصه من تحديات وثرغرات يجب العمل عليها مستقبلا. كما تم مناقشة التوجه العالمي لتطوير إطار عالمي جديد للحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥ وتوصيات المنطقة العربية فيما يخص ذلك وضرورة أن يكون هناك توجه شمولي للحد من مخاطر الكوارث في إطار التفاهات الدولية المختلفة وأهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥.

وقد أكد المشاركون على أهمية التعامل الجاد مع المخاطر الحضرية في المنطقة العربية وتمكين المدن من مجابهة الكوارث وعلى دور العلوم والتكنولوجيا في الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز التعاون والتشبيك بين العلماء والباحثين العرب من خلال آلية إقليمية ترتبط بالهيئة الاستشارية الدولية للعلوم والتكنولوجيا من أجل الحد من مخاطر الكوارث. كما أعطى المؤتمر أولوية لضرورة اهتمام الدول بالاستثمارات العامة والخاصة المبنية على فهم للمخاطر كضرورة لتحديد المحركات الأساسية للمخاطر وتوجهات المخاطر الحالية والمستقبلية في القطاعات والصناعات الحيوية المختلفة وعلى ضرورة وضع أطر سياسات مساعدة بهذا الشأن. كما ناقش المشاركون التحديات المرتبطة بتغير المناخ وعلاقتها بالحد من مخاطر الكوارث و والتحويلات في المنطقة العربية فيما يتعلق بالأمن الغذائي.

وقد أوصى المشاركون بضرورة التنسيق بين الحكومات الوطنية والمحلية في الحد من مخاطر الكوارث والتأكيد على الدور الرئيسي للسلطات المحلية في إدارة والحد من مخاطر الكوارث، كما رحب المؤتمر بمساهمة الأطفال والشباب ومساهمة منظمات المجتمع المدني في الحوار في الحد من مخاطر الكوارث ومقترحاتهم للإطار العالمي لما بعد ٢٠١٥. كما ناقش المؤتمر دور الأمم المتحدة في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مجابته من خلال تفعيل تنفيذ خطة الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على المجابهة. وأكد المشاركون على دور المرأة الفعال في الحد من مخاطر الكوارث وأوصوا بإدراج النوع الاجتماعي ضمن إطار عمل ما بعد ٢٠١٥. كما تم التأكيد على ضرورة الاستعداد الفعال للكوارث وتعزيز الجهود والإجراءات من أجل رفع الجاهزية لمجابهة الكوارث وتوصيات إطار عمل ما بعد ٢٠١٥.

المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث

مدينة شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية ١٤-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

إعلان شرم الشيخ للحد من مخاطر الكوارث

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

نحن الوزراء العرب ورؤساء الوفود الحكومية ورؤساء المدن والبرلمانيون وممثلو المنظمات الإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية المشاركون في المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث في مدينة شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٤-١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، نعبر عن شكرنا وتقديرنا لجمهورية مصر العربية قيادةً ودولةً وشعباً ولحفاظة جنوب سيناء لاستضافة المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث. كما نتقدم بالشكر إلى جامعة الدولة العربية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR) لمساهماتهم الفعالة في إنجاح أعمال المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث.

كما نرحب باستضافة دولة اليابان للمؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث الذي سيعقد في سينداي في آذار/مارس ٢٠١٥ ونشكر دولة اليابان على الدعوة الكريمة لقادة الدول العربية لحضور فعاليات المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث ونتطلع لنتائج ومخرجات هذا المؤتمر الهام في آذار/مارس ٢٠١٥.

نؤكد على أهمية الحد من مخاطر الكوارث ونعلن ما يلي:

إدراكاً منا بأن:

- ١- هناك جهود وإنجازات عربية مقدرّة في مجال الحد من مخاطر الكوارث وبصفة خاصة اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ومخططها التنفيذي وإنشاء العديد من المتنديات الوطنية في الدول العربية.
- ٢- أجزاء مختلفة من المنطقة العربية معرضة للأخطار الجيولوجية مثل الزلازل والانهيئات الأرضية، بالإضافة إلى الأخطار المرتبطة بتغير المناخ مثل الجفاف والعواصف الرملية والسيول والفيضانات والعواصف الثلجية والأحداث المتطرفة في درجات الحرارة وحرائق الغابات وزحف الجراد والأعاصير.
- ٣- خسائر الكوارث تتفاقم لعدم توفر قاعدة بيانات ومعلومات محدثة عن المخاطر التي تتعرض لها منطقتنا العربية.
- ٤- نقص الموارد وضعف أو عدم توافر أنظمة للإنذار المبكر وهشاشة البنية التحتية يؤدي إلى زيادة حجم الخسائر الناجمة عن الكوارث في الأرواح وسبل المعيشة والأصول والاقتصاد والبيئة.

- ٥- التوسع العمراني السريع والتدهور البيئي وندرة المياه وتغير التركيبة السكانية واتجاهات الهجرة، إضافة إلى المخاطر الثانوية المرتبطة بالتزوح السكاني وتفشي الأمراض والأفولونزا الجائحة والصراعات والاضطرابات التي تشهدها المنطقة العربية تشكل تحديات متعددة الجوانب وتؤثر سلباً على قدرات الدول العربية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها.
- ٦- ١٤,٥ في المائة فقط من إجمالي مساحة المنطقة العربية صالحة للزراعة بسبب ندرة المياه والتصحر وتدهور الأراضي.
- ٧- أكثر من ٣٧ مليون نسمة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٨ تأثر من جراء الجفاف والزلازل والفيضانات والسيول والعواصف وتضرر الاقتصاد العربي بحوالي ٢٠ مليار دولار أمريكي.
- ٨- النظم الايكولوجية لها وظائف هامة تؤثر على منظومة الحد من مخاطر الكوارث من خلال دعم سبل العيش والاحتياجات الأساسية.
- ٩- تعزيز الوعي والمعرفة بالحد من مخاطر الكوارث، على جميع المستويات لجميع أصحاب المصلحة ومتخذي القرار هو المفتاح لتوليد الالتزام والتحول من ثقافة التعايش مع الخطر إلى الوعي به وتعزيز ثقافة السلامة والعمل للحد من المخاطر.

وتأكيداً على:

- ١- العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية لعام ١٩٨٩، واستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً لعام ١٩٩٤، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لعام ١٩٩٩، وإطار عمل هيونغو لعام ٢٠٠٥.
- ٢- قرار قمة الدول العربية (قمة بغداد) رقم (ق.ق: ٥٦٣ د.ع (٢٣) - ٢٠١٢/٣/٢٩) الذي اعتمد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٢٠.
- ٣- الفعاليات التي قامت بها جامعة الدول العربية وبعض الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية حول إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥، أخذاً بالاعتبار ملاحظات الدول العربية حول مسودة توصيات ونتائج اللقاءات التشاورية في المنطقة العربية.
- ٤- نتائج المؤتمر الإقليمي العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث (العقبة، المملكة الأردنية الهاشمية ١٩-٢١/٣/٢٠١٣)
- ٥- إعلان العقبة للحد من مخاطر الكوارث في المدن العربية (العقبة، المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠١٣/٣/٢١)
- ٦- نتائج الاجتماع التحضيري الأول لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للحد من مخاطر الكوارث (جنيف، سويسرا ١٤-١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤)

٧- بيان المجموعة الممثلة للأطفال والشباب متضمنة أطفال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تحالف تغير المناخ وأيضاً بيان منظمات المجتمع المدني حول الحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية.

وتماشياً مع النتيجة المرجوة من إطار عمل هيوغو الحالي، فإن الإطار الجديد للحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥ يهدف لتحقيق خفض كبير في الخسائر الناجمة عن الكوارث، في الأرواح وسبل المعيشة والأصول الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات والدول.

الأخذ علماً بالمسودة الأولية لإطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥ والأهداف الإستراتيجية الثلاثة التالية:

- ١- الوقاية من مخاطر الكوارث التي تتطلب إجراءات تطوير آليات للنمو والتنمية والتي تهدف إلى معالجة الزيادة في التعرض وقابلية التضرر.
- ٢- الحد من مخاطر الكوارث الحالية والتي تتطلب منا تدابير لمعالجة وتقليل التعرض وقابلية التضرر، بما في ذلك الاستعداد للاستجابة للكوارث الطبيعية المحدقة بالمنطقة.
- ٣- تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والدول لمواجهة الكوارث التي تتطلب تدابير اجتماعية واقتصادية وبيئية لتمكين الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والدول على استيعاب الخسائر وتقليل آثارها والتعافي منها.

ووفقاً للتحديات المعنية بالحد من مخاطر الكوارث التي تواجه المنطقة العربية فإننا سنعمل على ما يلي:

- ١- تعزيز إرادة سياسية وقاعدة مؤسسية تشاركية فعالة للحد من مخاطر الكوارث في إطار منظومة وطنية تحكمها المسائلة والشفافية وتوضيح الأدوار والمسؤوليات وتحديد الموارد الوطنية لدعم هذه المنظومة.
- ٢- بناء ثقافة السلامة والوقاية واستنهاض الوعي العام كأولوية لصانعي القرار للحد من مخاطر الكوارث وذلك على كافة المستويات، وعلى وجه الخصوص داخل المجتمعات المحلية، وقادة الحكومات المحلية.
- ٣- تعزيز اللامركزية والحوكمة الرشيدة في الحد من مخاطر الكوارث.
- ٤- تطوير إطار مؤسسي مناسب كهيئة أو لجنة يتم تكليفها وتفويضها بالصلاحيات وتزويدها بالموارد بشكل كافي لتنفيذ مسؤولياتها في الحد من مخاطر الكوارث.
- ٥- تعزيز القدرات المحلية والسماح للسلطات المحلية بالعمل مع الاستقلال قليلاً داخل هيكل الإطار الوطني.

- ٦- اتخاذ وتنفيذ إجراءات أفضل للتعامل مع الجفاف وتحقيق درجة أعلى من الأمن المائي والأمن الغذائي من خلال وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المتكاملة لمجابهة الجفاف التي تعتمد على تقييم وتحديد مخاطر الجفاف وقابلية التضرر.
- ٧- بناء شراكات وطنية لمجابهة الكوارث لمساعدة المجتمعات المحلية على الاستعداد للحد من تأثير الكوارث على سبل المعيشة والاقتصاد من خلال شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج التأمين وبرامج التعويضات الخاصة وتمويل المشاريع الصغيرة.
- ٨- دمج جهود الحد من مخاطر الكوارث مع جهود التعامل مع تغير المناخ من أجل تعزيز المجابهة، وتقوية خدمات الأرصاد الزراعية/المائية وتعزيز الروابط بين إدارات الأرصاد والزراعة والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ.
- ٩- تنفيذ جملة من الإجراءات في إطار شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لتحسين التخطيط الحضري، والنهوض بتقديم الخدمات، وتعزيز استدامة المدن العربية من خلال تحسين الظروف المعيشية للفقراء في المناطق الحضرية؛ وتطوير برامج حضرية ومبادرات محلية جريئة لمعالجة العوائق القطاعية المتعددة التي تحد الكفاءة الوظيفية للمدن العربية.
- ١٠- تعزيز مبدأ العمارة الخضراء لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل الآثار السلبية على البيئة والتي تساهم في درء المخاطر.
- ١١- تطوير وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر الوطنية والإقليمية لتحديد وتقييم ومراقبة المخاطر؛ وتقييم مدى قابلية التضرر لتحديد البنية التحتية الحيوية والمناطق المعرضة لمخاطر الكوارث وتحديد خيارات مجابهة الكوارث.
- ١٢- التركيز على البحث العلمي وتعزيز الوسائل التقنية لمراقبة المخاطر ورصد ورسم خرائط الأخطار، ودراسة قابلية التضرر، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية وأدوات الاستشعار عن بعد، وتعزيز الكفاءات الوطنية في مسائل تقييم المخاطر.
- ١٣- تطوير آلية إقليمية تجمع العلماء العرب وربطها بالهيئة الاستشارية الدولية للعلوم والتكنولوجيا بشأن الحد من مخاطر الكوارث تستهدف تعزيز الإلتزام والمشاركة من الأوساط الأكاديمية والعلمية واستنهاض العلوم والتكنولوجيا لدعم إجراءات الحد من مخاطر الكوارث.
- ١٤- تنمية وعي قطاع التأمين للعمل على تطبيق بعض التجارب الجيدة كالتأمين ضد مخاطر الكوارث والمعمول بها في بعض الدول العربية.
- ١٥- استنهاض همم وموارد القطاع الخاص للإهتمام بتأثير مخاطر الكوارث على أدائه. ويجب أن يكون تقييم المخاطر مثل تقييم الأثر البيئي جزءاً لا يتجزأ من دراسات الجدوى الاقتصادية لأي مشروع استثماري سواء كان قطاعاً عاماً أو خاصاً.

- ١٦- ضمان المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتحفيز تطوير شراكات مع المجتمع المدني لإدارة مخاطر الكوارث.
- ١٧- تطوير آليات تمويل وطنية للحد من مخاطر الكوارث والتعامل مع تداعياتها تستفيد منها السلطات المحلية.
- ١٨- مراجعة الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٢٠ تماشياً مع إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة وتعزيز تنفيذها.
- ١٩- دعم الأمانة الفنية لجامعة الدول العربية لتعزيز قدراتها في متابعة تنفيذ الدول لإطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥ والإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ومخرجات المؤتمرات العربية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث.
- وبموجب ما سبق توصي المنطقة العربية بأهمية الأخذ بالاعتبار للنقاط التالية ضمن تطوير مسودة إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥:**
- ١- أن يتخذ إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥ الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من المخاطر القائمة، والحد من التعرض للمخاطر وأن يعتمد مسارات وخطط للنمو والتنمية المستدامة التي تدمج الحد من مخاطر الكوارث وتعزز القدرة على المواجهة.
- ٢- أن يكون إطار العمل عملياً وقائماً على سياسات واستراتيجيات عامة تهدف إلى تعزيز بناء مجتمعات أكثر أمناً وأكثر قدرة على مجابهة مخاطر الكوارث والحفاظ على الأرواح وسبل العيش، وأن يعزز آليات المسائلة والإنفاذ ويتمتع بالقدرة على معالجة المخاطر الطبيعية المختلفة.
- ٣- أن يشمل إطار العمل الجديد للحد من مخاطر الكوارث جميع الدول بدون استثناء وأن يعطي عناية خاصة للأراضي العربية المحتلة.
- ٤- أن يركز على القضايا المتعلقة بانعدام الأمن المائي والأمن الغذائي وتأثيرات تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة والجفاف مع إيلاء اهتمام خاص بالمناطق الجافة والأراضي القاحلة.
- ٥- تعزيز التوافق بين مسارات التفاوض والتفاهات الدولية لما بعد ٢٠١٥ (إطار الحد من مخاطر الكوارث، اتفاقية تغير المناخ، أهداف التنمية المستدامة).
- ٦- أن يتضمن إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥ وسائل التنفيذ المناسبة والمتابعة والكافية كتوفير الموارد المالية، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتنمية القدرات.
- ٧- أن يشمل إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥ المخاطر التكنولوجية الناشئة المتصلة بالأخطار الطبيعية.

- ٨- دعم جامعة الدول العربية لتابعة تنفيذ الدول لالتزاماتها من خلال تعزيز جامعة الدول العربية للقيام بدورها لتنفيذ البرامج الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث.
- ٩- أن تلتزم الدول المتقدمة طبقاً لمبادئ ريو وخاصة مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة بتقديم الدعم للدول النامية لتعزيز جهودها للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على المواجهة.
- ١٠- أن تلتزم مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والوطنية بدعم إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥ من خلال تمويل الدول والمجتمعات لبناء قدرتها على مجابهة الكوارث.
- ١١- أن تلتزم الأطراف المعنية مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني بتطبيق إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥ وأن لا تتسبب في أي أعمال تؤدي إلى مخاطر تضر بالمجتمعات والأفراد.
- ١٢- أن يعد الحد من مخاطر الكوارث ضرورة للحفاظ على أرواح وأصول وسبل معيشة المجتمعات مع احترام حقوق الإنسان.
- ١٣- تتطلب إدارة مخاطر الكوارث الإشراف الفعال وغير التمييزي لكافة شرائح المجتمع من النساء والأطفال والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن في تحديد وتنفيذ سياسات الحد من مخاطر الكوارث.
- ١٤- تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومكاتبه الإقليمية ليكون كيان قائم بذاته له موارد كافية تتيح دوره في دعم الدول والمنظمات الإقليمية وفي تعزيز آليات التنسيق وتعزيز قدرات وإمكانات الدول في تنفيذ إجراءات للحد من مخاطر الكوارث.
- ١٥- أن تعلن الدول التزامها في تطبيق إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥.
- * تعتبر النسخة العربية هي النسخة الرسمية المعتمدة لإعلان شرم الشيخ للحد من مخاطر الكوارث، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.
- "النهاية."